

## متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي

دراسة ميدانية من منظور الخدمة الاجتماعية  
مطبقة على مدارس التعليم الأساسي بمدينة الفيوم

**دكتورة نجلاء رجب أحمد السيد**

مدرس بقسم التنمية والتخطيط  
كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم



### الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم من وجهة نظر الاخصائيين الاجتماعيين، وتوصلت إلى أن تحقيق العدالة التوزيعية بالتعليم الأساسي تتطلب دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بنفقات التعليم، وزيادة المخصصات المالية لمدارس التعليم الأساسي، كما توصلت إلى أن تحقيق العدالة الإجرائية بمدارس التعليم الأساسي تتطلب التطبيق العادل لإجراءات الحصول على الخدمات التعليمية، كما تتطلب أن يكون هناك حزم في توقيع الجزاءات على من ينحاز للطلاب الذين لهم وساطة أو معارف. أيضاً كشفت الدراسة عن أن للأخصائيين الاجتماعيين دوراً في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي إلا أنهم يواجهون عقبات أهمها ضعف التمويل المخصص للتعليم الأساسي وضعف تمثيلهم في اتخاذ القرارات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

**الكلمات المفتاحية:** العدالة الاجتماعية - التعليم الأساسي - الخدمة الاجتماعية

**Abstract:** The current study aimed to identify the requirement for achieving social justice in basic education from the point of view of social workers. The results revealed that distributive justice requires support for poor families in terms of education expenditures, and increase financial allocations to basic education schools. The study also found that procedural justice requires equitable application of procedures for access to educational services. And also revealed the efforts of social workers in achieving social justice in basic education and the obstacles they face.

Finally, the study came up with proposals for achieving social justice in basic education.

**Keywords:** social justice - basic education - social workers.

أولاً: مشكلة الدراسة:

يعد التعليم عصب الحياة في أي مجتمع، فهو المسئول عن تنمية رأس المال البشري، واستثمار الطاقات المختلفة، وإعداد أجيال المستقبل وتأهيلها لإحداث نقله نوعيه للمجتمع نحو التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية. (Global monitoring Report, (2005, p40)، ونظراً لأن التعليم غايه ووسيله لتحقيق غايات أخرى سياسية واقتصادية واجتماعية، وله دور هام في تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية (Alston &Quinn, 1987, p.156)؛ فقد تم الاعتراف به كحق من الحقوق الأساسية للإنسان، وأكدت كفاه المواثيق والمعاهدات العالمية والدولية والإقليمية على أهمية كل فرد في التعليم خاصة في

مراحله الأولى الأساسية بصورة إلزامية ومجانية، فلا يحق حرمان أي فرد من التعليم الأساسي؛ وذلك لأهميته في تكوين شخصية الفرد وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تحضر مجتمعه وتطوره (الأمم المتحدة، ٢٠٠٠، ص ٥). كما أكدت على إتاحتها لجميع الأفراد وجعله ميسوراً لهم بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية. (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ص ٣)، وأصبح التعليم الأساسي أداة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين، وأصبح تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي شرطاً أساسياً لنجاح الخطط التنموية التي تهدف إلى تطوير المجتمع وتقدمه. وفي هذا الصدد أكدت دراسة جونجيمر (2008) Johanningmeier على أهمية توفير مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بغض النظر عن الجنس أو العرق أو المكانة الاجتماعية، وتوصلت إلى أن إغلاق الفجوات الناتجة عن عدم تكافؤ الفرص التعليمية سوف يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري ومن ثم تحقيق منافسة ناجحة في مجال الاقتصاد العالمي. وأكد تقريراً لليونسكو على أن للتعليم تأثيراً إيجابياً على التنمية الشاملة، كما أن للتنمية الشاملة تأثيراً إيجابياً وسلبياً على التعليم في آن واحد، ويأتي التأثير السلبي حين لا تصل هذه التنمية الشاملة للجميع. (اليونسكو، ٢٠١٤، ص ١٠).

فالعلاقة بين التعليم والعدالة الاجتماعية علاقة تأثير وتأثر، فلا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية في مجتمع ما دون تحقيق العدالة في التعليم، ولا تتحقق العدالة في التعليم في غياب سياسات العدالة الاجتماعية الشاملة للمجتمع كله. (الأمم المتحدة، ٢٠١٦)

وقد أولت الدولة المصرية اهتماماً كبيراً بالتعليم وأعطته مكانة بارزة في دستورها؛ الذي أكد علي أن التعليم الزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية، وتكفل الدولة مجانيته فضلاً عن التزام الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية. (دستور ٢٠١٤، مادة ١٩)

وعلي الرغم من ضمان الدولة لحق التعليم الإلزامي والمجاني، وإتاحة الفرص أمام الجميع للحصول علي التعليم خاصة في المرحلة الأساسية بغض النظر عن المستوي الإجتماعي والإقتصادي، إلا أن هذه الفرص لم تكن متكافئة بين أبناء الطبقات الاجتماعية والإقتصادية المختلفة الأمر الذي أخل بتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء المجتمع في مدارس التعليم الاساسي. (عمر، ٢٠١٤)

والمتمثل لواقع التعليم المصري يجد أن هناك العديد من أوجه القصور التي تمثل انتهاكاً واضحاً لمبدأ العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي أهمها، عدم تحقيق الاستيعاب

الكامل لكل الأطفال بالغي السن الرسمي للتعليم والذي وصل إلي ٨٧,٦% عام ٢٠١٨-٢٠١٩ (وزارة التربية والتعليم , ٢٠١٩) أي أن حوالي ١٢,٤% من أطفال الفئة العمرية ست سنوات في أول أكتوبر لا يتلقون أي تعليم نظامي وقد يرجع ذلك لعدم قدره النظام التعليمي علي الوصول لجميع الأطفال في سن ست سنوات ، وعدم امتلاكه لعوامل الجذب اللازمة ، إضافة إلي الظروف الاقتصادية والاجتماعية لبعض الأسر الفقيرة التي لا تستطيع تحمل نفقات التعليم وقد تدفع بأولادها لسوق العمل لتوفير الدخل للأسرة .

أيضاً من مؤشرات غياب العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي ، عدم الكفاءة الداخلية للمنظومة التعليمية نتيجة عجز التمويل العام ، الأمر الذي ينعكس علي نقص المباني المدرسية وتدهور أوضاع المدرسين وكثافة الفصول (خضر ، ٢٠٠٦) ، وانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية التي أرهقت الآباء بالمصروفات فجعلت مجانيه التعليم شعاراً ناقص المضمون. (شبل، ١٩٩١، ص ٢٥)، فضلاً عن الاختلالات القائمة في التعليم الاساسي علي المستويين الكمي والكيفي ومن أهمها اختلال مستوي وحجم الخدمة التعليمية بين محافظات الجمهورية ، لتظل محافظات الجنوب هي الأكثر حرماناً من العدالة الاجتماعية ويظل الانحياز للحضر علي حساب الريف في الخدمات التعليمية وما يصاحبها من تمويل ، وفي هذا إشارة إلي غياب العدالة في توزيع ميزانية التعليم بين المدارس (اليونسكو، ٢٠١٤).

أيضاً، من أبرز مظاهر غياب العدالة الاجتماعية في التعليم وعدم تحقيقها علي أرض الواقع ، ازدواجية التعليم وانقسامه إلي قسمين : تعليم خاص استحوذ عليه القادرون علي تحمل مصروفاته، وتعليم حكومي يتجه اليه الأغلبية من أبناء الفقراء ومحدودي الدخل.(رمزي ، ٢٠١٤، ص٣٨) . الأمر الذي جعل من التعليم الخاص سبيلاً لعودة مظاهر الطبقة والتميز من جديد إلي نظام التعليم . (عبدالفتاح ، ٢٠١٧ ، ص٧٣). وجعل من النظم التعليمية أدلة لإعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي والطبقي في المجتمع (المالكي ، ٢٠١٨ ، ١١٢) . وفي هذا الصدد تشير دراسة اهرينز (2014) Ahrens إلي أن المؤسسات التعليمية بمثابة أدوات للحفاظ علي عدم المساواة الاجتماعية بين الطبقات وليس مؤسسات لتكافؤ الفرص التعليمية. كما تشير دراسة عدوي (١٩٩٦) إلي أن هناك تفاوت بين الطبقات الاجتماعية في فرص التعليم ، وأن الطبقة التي تحظى بنسبه أكبر من مقاعد التعليم الاساسي هي الطبقة الأكثر حظاً من حيث المكانة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وكشفت دراسة شبل (١٩٩٨) عن فشل النظام التعليمي في أداء دوره الاجتماعي ، بل أصبح يؤدي إلي التمايز الطبقي ويساعد علي اتساع الهوة بين الأغنياء

والفقراء في المجتمع. كما أشارت دراسة توماسيفسكى ( 2006 ) Tomasevski إلى أن نظام التعليم المصري شهد أشكالاً وأنواعاً متعددة تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والتمايز علي نحو يهدد النسيج الاجتماعي. وتوصلت دراسة براين (2007) Bryan إلى أن هناك آليات لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ولكنها لا تصل إلى درجة المساواة والعدل. وهناك أيضاً العديد من الدراسات التي كشفت عن غياب العدالة الاجتماعية في التعليم الاساسي منها:

- دراسة توفيق عوض (١٩٩٢) توصلت إلي أن العدالة الاجتماعية في التعليم الاساسي لم تتحقق بالقدر الكافي واتضح ذلك في عده مظاهر أهمها عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الريف والحضر وبين البنين والبنات فضلاً عن عدم تحقق الاستيعاب الكامل لمن هم في سن التعليم الالزامي .
  - دراسة الخلف ( ٢٠٠٥ ) وأشارت إلي أن النظام التعليمي المصري تحسن نوعاً ما في الخدمات التعليمية والمناخ المدرسي إلا أن هذا التحسن لم يحقق العدالة الاجتماعية المطلوبة وفقاً للمعايير المجتمعية والدولية .
  - دراسة عبدالقادر ( ٢٠٠٥ ) وتوصلت إلي أن الإمكانيات المدرسية التنظيمية والبشرية لا تحقق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ بالقدر الكافي . فالمناخ المدرسي بحاجة إلي تفعيل حتي يكون أكثر ايجابية في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم.
  - دراسة تهامي ( ٢٠٠٨ ) أشارت إلي تدني مستوي العدالة الاجتماعية في التعليم الاساسي ومن مظاهر ذلك انخفاض الإنفاق علي التعليم وزيادة نسبة المعلمين غير المؤهلين تربوياً بالتعليم الأساسي ووجود فجوه في توزيع المدارس بين محافظات الجمهورية .
  - دراسة هاشم ( ٢٠١٤ ) وتوصلت إلي تدني مستوي العدالة الاجتماعية في مدارس التعليم الاساسي , وانخفاض مستوي فاعليه هذه المؤسسات في تحقيق العدالة الاجتماعية
  - دراسة عبدالعال ( ٢٠١٧ ) وكشفت عن أن التعليم المصري ما زال منفصلاً عن التنمية الشاملة للبلاد , ولا توجد خطط من قبل الدولة لاستثمار التعليم في خطط التنمية فضلاً عن أن التعليم في مصر أصبح من أهم معوقات التنمية .
- هكذا, وتأسيساً علي ما سبق عرضه من آراء نظريه ودراسات ميدانية , يتضح عدم قدرة النظام التعليمي المصري علي تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي , وبدلاً من أن يكون التعليم أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية أصبح وسيلة لتكريس وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين أفراد المجتمع الواحد .

وتحقيق العدالة الاجتماعية لم يكن يوماً واجباً علي أحد مثلما كان واجباً علي مهنة الخدمة الاجتماعية.

ومسئولية المهنة عن تحقيق العدالة الاجتماعية تابع من كونها تؤمن بالكرامة الإنسانية للفرد وتدعو إلي القيم السامية من الحق والعدل. ومن ثم , ووفق ما سبق ، تسعى الدراسة الحالية - والتي تنتمي إلى مهنة الخدمة الاجتماعية- إلي تحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.

ويمكن بلورة المشكلة البحثية في سؤال رئيسي مؤداه :

ما متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟

ويفرع من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية هي:

- ما متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟
- ما متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين؟
- ما الجهود الفعلية التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية بالتعليم الأساسي؟
- ما العقبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي عند قيامه بدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الاساسي؟

ثانياً: أهمية الدراسة :

١. تتبع أهمية الدراسة الحالية من أهمية قطاع التعليم والذي يعد من اكثر القطاعات التي يجب أن تتحقق فيها العدالة الاجتماعية باعتبار التعليم من أهم مؤشرات التنمية لأي مجتمع.
٢. تعد قضية تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي قضية ملموسة ولها آثارها علي الفرد والمجتمع , كأحد أهم المطالب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أي مجتمع متخضر .
٣. المساهمة في تشكيل إطار مرجعي لصناع السياسات التعليمية والعاملون في مجال البحوث الاجتماعية لصناعة السياسات الملائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
٤. المساهمة في إثراء البناء المعرفي النظري لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجال العدالة الاجتماعية والحق في التعليم .

### ثالثاً: أهداف الدراسة :

- تسعي الدراسة الحالية إلي تحقيق هدف رئيسي هو تحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين. ويتحقق ذلك في ضوء عدد من الأهداف الفرعية:
١. تحديد متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
  ٢. تحديد متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
  ٣. تحديد الجهود الفعلية التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.
  ٤. تحديد العقبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي اثناء قيامه بدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.
  ٥. التوصل إلى تصور مقترح في ضوء النتائج المستخلصة تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

### رابعاً: مفاهيم الدراسة:

#### ١ - مفهوم العدالة الاجتماعية:

لغويًا العدالة من عدل يعدل عدالة فهو عادل وعدل . وعدل القاضي : أي منصفاً , متجنباً للظلم والجور والعدالة هي الإنصاف وإعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه. (المعجم الوسيط , ٢٠٠٠ , ص ٥٨٨)

وعدالة التوزيع هي قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد حسب كفاياتهم وفي حدود المصلحة العامة. (عمر, ٢٠٠٨ , ص١٤٦٧)

أما اصطلاحاً: يشار إلي العدالة الاجتماعية في قاموس الخدمة الاجتماعية علي أنها "حالة مثالية يكون فيها لكل أفراد المجتمع نفس الحقوق الأساسية والحماية والالتزامات والفرص والمكاسب الاجتماعية. (السكري , ٢٠٠٠ , ص٤٩٥)

وعرفت دائرة المعارف الاجتماعية العدالة الاجتماعية علي أنها اقتسام أفراد المجتمع المكانات والمراكز الاجتماعية والميزات بعدل وإنصاف ومساواة وبنفس الطريقة , وتتطلب العدالة الاجتماعية الأخذ في الاعتبار كل المعايير الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع. (Jon .1995.p2176)



أما مصطلح العدالة الاجتماعية في التعليم فهو إتاحة الفرص التعليمية بشكل متكافئ لجميع التلاميذ بغض النظر عن النوع أو المستوي الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي. (Arhens, 2014, p.10). كما تعرف علي أنها "إتاحة فرص تعليمية متكافئة لجميع الأفراد حسب قدراتهم الفردية وجدارتهم بغض النظر عن مكان الإقامة والأصل والجنس والخلفية الاجتماعية والثقافية وما إلي ذلك. (المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية، ٢٠١٦، ص ٢٣)

والعدالة الاجتماعية في التعليم تعنى أيضاً أن أبناء الوطن جميعهم لهم حقوق متساوية في تلقي خدمة التعليم ولهم فرص متساوية في الوصول إلي هذه الخدمة دون تأثر النظام التعليمي بالتمييز من خلال اللغة أو الثقافة أو الجنس أو العرق أو الدين. (wendy, 2009, p.83)

وتتضمن العدالة الاجتماعية في التعليم عدة مجالات ضرورية هي الحق في التعليم بما يتضمنه من تخصيص الموارد لتحقيق هذا الحق ، والأماكن التعليمية وتكوين الطلاب والتصنيف في الفصول ، وطرق التدريس ، والعلاقات بين الطلاب والمعلمين من حيث المساعدة والاحترام والرعاية والاهتمام. (Resh, 2016, p.p 349 – 367)

وتقصد الباحثة بالعدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي: أن يحصل جميع الطلاب بالمدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية علي نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية من كوادر بشرية ومادية دون تمييز وبما يضمن تنمية قدراتهم واستمرارهم واستكمالهم لهذه المرحلة بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

وتعتمد الدراسة الحالية على مفهوم إجرائي للعدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي على النحو التالي:

- العدالة التوزيعية أي عدالة توزيع الخدمات التعليمية وفقاً لمبدأ الحاجة بين جميع التلاميذ بالتعليم الاساسي (كوادر بشرية - موارد مادية - توزيع المعرفة والاهتمام والرعاية والاحترام).
  - العدالة الإجرائية (إجراءات الحصول علي الخدمات التعليمية) ويقصد بها العدالة في تطبيق الشروط والإجراءات المتبعة من قبل المدرسة واللائمة لحصول التلاميذ علي الخدمة دون تمييز مع الأخذ في الاعتبار مبدأ الحاجة والاستحقاق .
- ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي هي مجموعة الشروط أو الآليات التي بمقتضاها يمكن تحقيق العدالة التوزيعية والإجرائية بمدارس التعليم الأساسي.

## ٢- مفهوم التعليم الاساسي :

يعرف علي أنه مجمل الحد الأدنى من التعليم اللازم لكي يكتسب التلميذ المعارف والخبرات والاتجاهات والمهارات والعلاقات الاجتماعية التي يحتاج اليها من أجل التنمية كفرد , وأخذ مكانة كعضو في المجتمع المحلي والوطني والدولي. ( Eric ,2012.p.27 ) وينقسم التعليم الاساسي إلي حلقين :

- الحلقة الأولى: الابتدائية ومدتها ٦سنوات وتناظر المرحلة العمرية من ٦ إلي ١١ سنة.
- الحلقة الثانية : الإعدادية ومدتها ٣ سنوات وتناظر المرحلة العمرية من ١٢ - ١٤ سنة وتعمل علي تأهيل التلميذ للمرحلة الثانوية ( وزارة التربية والتعليم , ٢٠١٤ , ص١٦ ) وترجع أهمية التعليم الأساسي إلي أنه يعد هدفاً ومؤشراً من مؤشرات التنمية والذي يمكن تحقيقه أخلاقياً ( بالحق في التعليم ) واجتماعياً (بالتكافؤ في الفرص) واقتصادياً (بأعلى معدل في عائد الاستثمار) (حلاق , ٢٠٠٠ , ص٣٣١).

وتعرف الباحثة التعليم الأساسي علي أنه ذلك النوع من التعليم الذي يشمل مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي ويتيح للتلاميذ الحد الأدنى من المعارف والمهارات والخبرات والاتجاهات التي تتناسب مع المجتمع الذي يعيش فيه والتي تساعدهم علي اشباع احتياجاتهم وخدمة مجتمعاتهم في إطار المواطنة الصالحة.

## خامساً: الإجراءات المنهجية للدراسة

- ١- نوع الدراسة: تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية، حيث استهدفت الباحثة تحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين.
- ٢- المنهج المستخدم: اتساقاً مع نوع الدراسة الحالية، اعتمدت الباحثة على منهج المسح الاجتماعي بنوعيه. منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة عند اختيار المدارس الابتدائية والإعدادية وذلك لكثرة أعداد كل منهما في مدينة الفيوم. ومنهج المسح الاجتماعي الشامل للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بهذه المدارس .

## ٣- مجالات الدراسة:

- أ- المجال المكاني: تمثل المجال المكاني للدراسة الحالية في عدد (٢٦ مدرسة) نظراً لزيادة حجم المجتمع فيما يتعلق بمدارس مدينة الفيوم (الابتدائية، الإعدادية) والذي بلغ (١٥٩) مدرسة ابتدائية و(٧١) مدرسة إعدادية وفق إحصاءات مديرية التربية والتعليم بالفيوم وقد اختارت الباحثة عينة طبقية من المدارس الابتدائية والإعدادية وكذلك وفق إدارتي شرق وغرب الفيوم فوق الاختيار على عدد (١٦) مدرسة ابتدائية و (١٠) مدارس إعدادية بإجمالي (٢٦) مدرسة) كعينة من المجتمع الكلي للبحث البالغ (٢٣٠) مدرسة).

ب- المجال البشري: تمثل المجال البشري للدراسة الحالية في جميع الأخصائيين

الاجتماعيين العاملين بالمدارس محل التطبيق ، وقد كانت أعدادهم كالتالي:

- المدارس الابتدائية (٥٩ أخصائي اجتماعي)
  - المدارس الإعدادية (٤٦ أخصائي اجتماعي)
- المجموع الكلي للأخصائيين الاجتماعيين (١٠٥ أخصائي اجتماعي)

ت- المجال الزمني: تمثل في فترة جمع البيانات من الميدان وتحليلها وتفسيرها، وهي

الفترة الزمنية من ٢٠٢١/٣/١٥ إلى ٢٠٢١/٦/١٥ م.

٤- أدوات الدراسة:

إنساقا مع الدراسة الراهنة اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية لجمع البيانات من الميدان على استمارة قياس لتحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي. وطبقت هذه الاستمارة على الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمدارس الابتدائية والإعدادية. واشتملت على أربعة أبعاد، ولكل بعد عدد من العبارات ، ولكل عبارة أوزان معيارية (نعم = ٣ ، الى حد ما = ٢ ، لا = ١)، وذلك بعد الاطلاع على الدراسات والبحوث والكتابات النظرية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وللتحقق من الصدق الظاهري للأداة قامت الباحثة بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة الخدمة الاجتماعية وعددهم (٥). وفي ضوء ملاحظات المحكمين تم حذف مجموعة من العبارات وإضافة أخرى كما تم إجراء تعديل في صياغة البعض الآخر.

وللتحقق من صدق محتوى أداة الدراسة تم حساب معامل الارتباط بيرسون للعلاقة بين أبعاد الأداة والمجموع الكلي ، والعلاقة بين درجة كل محور والدرجة الكلية للأداة، و جاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (١) لتعبر عن ارتباط أبعاد الأداة ببعضها البعض بمستوى دلالة (٠,٠١) . وهذا يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم (١) يوضح المصفوفة الارتباطية بين أبعاد الأداة والمجموع الكلي

المجموع الكلي	الأبعاد
٠,٩١	متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية في التعليم الأساسي
٠,٨٩	متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية في التعليم الأساسي
٠,٩٢	الجهود الفعلية التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.
٠,٩١	العقبات التي تحول دون قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

وتم حساب ثبات الأداة باستخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، حيث تم استخراج معامل الثبات على مستوى الأداة بالكامل وعلى مستوى المحاور. وبالنظر إلى النتائج الموجودة بالجدول رقم (٢) يتضح أن معامل الثبات بالنسبة لمحاور الأداة والمجموع الكلي مرتفع. وبناء على هذه النتيجة فإن مستوى الثبات لمحتوى الأداة يعد ملائماً من وجهة نظر البحث العلمي. وبذلك أصبحت الأداة قابلة للتطبيق نظراً لتمتعها بدرجة ثبات مناسبة.

### جدول رقم (٢) معاملات الثبات للأبعاد وللأداة ككل

المجموع الكلي	الأبعاد
٠,٨١٧	متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية في التعليم الأساسي
٠,٨٠٨	متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية في التعليم الأساسي
٠,٨٢٢	الجهود الفعلية التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.
٠,٧٤٢	العقبات التي تواجه الأخصائي الاجتماعي أثناء قيامه بدوره في تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

٥- أساليب التحليل الإحصائي: اعتمدت الباحثة في دراستها الراهنة على استخدام التكرارات والنسب المئوية والأوزان المرجحة وترتيب العبارات، والمتوسط الحسابي. وتم توزيع القوة النسبية للأداة بمعدل ثلاثي على النحو التالي:

من ٣٣,٣٣% : ٥٥,٦٦% منخفضة.

من ٥٥,٦٧% : ٧٧,٦٦% متوسطة.

من ٧٧,٦٧% : ١٠٠% مرتفعة.

ثامناً : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

عرض وتحليل الجداول المرتبطة بخصائص مجتمع الدراسة

### جدول (٣) البيانات الأولية لعينة الدراسة ن = ١٠٥

المتغيرات	بدائل الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	١٣	١٢,٤%
	أنثى	٩٢	٨٧,٦%
السن	أقل من ٢٥ عام	١٢	١١,٤%
	من ٢٥ لأقل من ٣٥ عام	٣٣	٣١,٤%
	من ٣٥ لأقل من ٤٥ عام	٤٩	٤٦,٧%
	من ٤٥ لأقل من ٥٥ عام	١١	١٠,٥%
الحالة الاجتماعية	أعزب	٩	٨,٦%
	متزوج	٩٣	٨٨,٦%
	أرمل	٣	٢,٨%
محل الإقامة	الريف	٣	٢,٨%

المتغيرات	بدائل الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	الحضر	١٠٢	٩٧,٢%
	خدمة اجتماعية	٩٣	٨٨,٦%
	آداب علم اجتماع	١٢	١١,٤%
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١١	١٠,٥%
	من ٥-١٠ سنة	٣١	٢٩,٥%
	من ١٠-١٥ سنة	٢٧	٢٥,٧%
	١٥ سنة فأكثر	٣٦	٣٤,٣%
عدد الدورات التدريبية التي حصلت عليها	أقل من ٥ دورات	٢٨	٢٦,٧%
	من ٥ إلى ١٠ دورات	٣٣	٣١,٥%
	من ١٠ إلى ١٥ دورة	٢٢	٢٠,٩%
	أكثر من ١٥ دورة	٢٢	٢٠,٩%

#### تشير بيانات الجدول السابق الى خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

- بالنسبة لتوزيع عينة الدراسة حسب النوع، تشير نتائج الجدول إلى أن نسبة الذكور ١٢,٤% ونسبة الإناث ٨٧,٦%.
- وبالنسبة لتوزيعهم حسب السن فإن نسبة من تقل أعمارهم عن ٢٥ عامًا بلغت ١١,٤% ، ونسبة من تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٣٥ عامًا بلغت ٣١,٤% ونسبة من تتراوح أعمارهم بين ٣٥ و ٤٥ عامًا بلغت ٤٦,٧% ، بينما بلغت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٤٥ و ٥٥ عامًا ١٠,٥%
- وبالنسبة لتوزيعهم حسب الحالة الاجتماعية فإن نسبة من لم يسبق له الزواج بلغت ٨,٦% ، ونسبة المتزوجين بلغت ٨٨,٦% ، بينما نسبة المترملين بلغت ٢,٨%.
- وبالنسبة لتوزيعهم حسب محل الإقامة فإن نسبة المقيمين في الريف بلغت ٢,٨% ، بينما نسبة المقيمين في الحضر فقد بلغت ٩٨,٣%.
- وبالنسبة لتوزيعهم حسب المؤهل العلمي ؛ فإن نسبة الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية بلغت ٨٨,٦% ، أما نسبة الحاصلين على ليسانس آداب علم اجتماع فقد بلغت ١١,٤%
- وبالنسبة لتوزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة فإن نسبة من تقل عدد سنوات الخبرة لديهم عن ٥ سنوات بلغت ١٠,٥% ، يليها تتراوح عدد سنوات خبرتهم بين ٥ إلى ١٠ سنوات بنسبة ٢٩,٥% ، ثم نسبة من تتراوح عدد سنوات خبرتهم بين ١٠ إلى ١٥ سنة بلغت ٢٥,٧% ، واخيرا بلغت نسبة من تزيد عدد سنوات خبرتهم عن ١٥ سنة ٣٤,٣%.

- وبالنسبة لتوزيعهم حسب عدد الدورات التدريبية الحاصلين عليها فإن نسبة من حصلوا على أقل من ٥ دورات تدريبية بلغت ٢٦,٧% ، ونسبة من حصلوا على دورات تدريبية تتراوح بين ٥ إلى ١٠ دورة بلغت ٣١,٥%، أما نسبة من حصلوا على دورات تدريبية تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ دورة بلغت ٢٠,٩%، و أخيرا من حصلوا على أكثر من ١٥ دورة فقد بلغت نسبتهم ٢٠,٩%.

#### جدول (٤) متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية في التعليم الأساسي من وجهة نظر

الأخصائيين الاجتماعيين ن = ١٠٥

م	العبارة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
١	توفير الزى المدرسي والمستلزمات المدرسية مجاناً في المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية	٨٨	١٧	٢٩٨	٩٤,٦٠%	٤
٢	دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بنفقات التعليم مقابل انتظام ابناءهم في الدراسة	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٣	زيادة المخصصات المالية لمدارس التعليم الأساسي لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة ولتمكين التلاميذ من حقهم في التعليم	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٤	توفير وسيلة انتقال مناسبة للتلاميذ إلى المدارس البعيدة عن مسكنهم لضمان الانتظام في المدرسة ومنع التسرب	٨١	١١	٢٧٨	٨٨,٢٥%	٩
٥	توفير التجهيزات (فصول -مرافق- ساحات ألعاب-عيادات طبية) بما يتناسب مع عدد التلاميذ	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٦	زيادة الكوادر البشرية بما يتناسب مع حجم العمل وأعداد التلاميذ	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٧	المساواة في ظروف التعليم بين جميع التلاميذ دون تمييز	١٠٠	٥	٣١٠	٩٨,٤١%	٢
٨	المساواة في المعاملة والاحترام في المواقف المختلفة داخل المدرسة دون تمييز	٨٨	٥	٢٩٢	٩٢,٦٩%	٤
٩	إتاحة فرص متساوية للتلاميذ لإبداء الرأي فيما يخصهم داخل المدرسة	٧٨	١٤	٢٧٥	٨٧,٣٠%	١٠
١٠	إتاحة برامج تعليمية علاجية لضعاف التحصيل حتى يتحقق تكافؤ النتائج	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
١١	توفير وجبات غذائية مجانية كاملة العناصر للتلاميذ	٩٧	-	٢٩٩	٩٤,٩٢%	٣
١٢	إتاحة الاشتراك في الأنشطة لجميع التلاميذ دون تمييز	٨٨	-	٢٨١	٨٩,٢٠%	٨
١٣	تنوع الأنشطة الطلابية لمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ	٨٧	٨	٢٨٧	٩١,١١%	٧
١٤	إتاحة مصادر المعرفة في المدرسة لجميع التلاميذ وتيسير استخدامها	٩٣	-	٢٩١	٩٢,٣٨%	٥

م	العبرة	نعم	إلى حد		لا	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
			ك	ك				
١٥	تقييم أداء الطلاب بموضوعية وفق معايير واضحة ومحددة لضمان العدالة في النتائج	١٠٥	-	-	-	٣١٥	١٠٠%	١
١٦	تجهيز المدارس بمتطلبات لدمج ذوي الإعاقة	٨٥	١٣	٧	-	٢٨٨	٩١,٤٢%	٦
١٧	بناء مناهج للتعليم الأساسي تهدف إلى تأهيل التلاميذ ثقافياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً	١٠٥	-	-	-	٣١٥	١٠٠%	١
المؤشر ككل								
	مجموع التكرارات المرجحة	المتوسط الحسابي المرجح	القوة النسبية (%)					
	٥١٠٤	٣٠٠,٢٣	٩٥,٣١%					

باستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية بالتعليم الأساسي من وجهه نظر الأخصائيين الاجتماعيين، يتضح أن استجابات مفردات العينة المبحوث تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لها والذي بلغ (٥١٠٤) ومتوسط حسابي مرجح بلغ (٣٠٠,٢٣) وقوة نسبية بلغت (٩٥,٣١%) وهذا التوزيع الإحصائي يدل على أن المتطلبات المذكورة تمت الموافقة عليه بنسبة كبيرة.

وجاء في مقدمتها، دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بنفقات التعليم مقابل انتظام ابناءهم في الدراسة - زيادة المخصصات المالية لمدارس التعليم الأساسي لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة ولتمكين التلاميذ من حقهم في التعليم - توفير التجهيزات (فصول - مرافق - ساحات ألعاب - عيادات طبية) بما يتناسب مع عدد التلاميذ، أيضاً زيادة الكوادر البشرية بما يتناسب مع حجم العمل وأعداد التلاميذ - إتاحة برامج تعليمية علاجية لضعاف التحصيل حتى يتحقق تكافؤ النتائج - تقييم أداء الطلاب بموضوعية وفق معايير واضحة ومحددة لضمان العدالة في النتائج وبناء مناهج للتعليم الأساسي تهدف إلى تأهيل التلاميذ ثقافياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً. وجميع هذه العبارات جاءت بالترتيب الأول بقوة نسبية ١٠٠%. أما في الترتيب الثاني فجاءت عبارة " المساواة في ظروف التعليم بين جميع التلاميذ دون تمييز" بقوة نسبية بلغت ٩٨,٤١%، وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة " توفير وجبات غذائية مجانية كاملة العناصر للتلاميذ" بقوة نسبية ٩٤,٩٢%. بينما حصلت العبارتان " توفير الزي المدرسي والمستلزمات المدرسية مجاناً في المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية" و "المساواة في المعاملة والاحترام في المواقف المختلفة داخل المدرسة دون تمييز" على الترتيب الرابع بقوة نسبية ٩٢,٦٩%. وفي الترتيب الخامس، جاءت العبارة " إتاحة مصادر المعرفة في المدرسة لجميع التلاميذ وتيسير استخدامها" بقوه

نسبية ٩٢,٣٨%، يليها في الترتيب السادس والسابع والثامن العبارات " تجهيز المدارس بمتطلبات لدمج ذوى الإعاقة" و"تنوع الأنشطة الطلابية لمراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ" و" إتاحة الاشتراك في الأنشطة لجميع التلاميذ دون تمييز" بقوة نسبية بلغت ٩١,٤٢% - ٩١,١١%-٨٩,٢٠% على التوالي. أما فى الترتيب التاسع فقد جاءت عبارة "توفير وسيلة انتقال مناسبة للتلاميذ إلى المدارس البعيدة عن مسكنهم لضمان الانتظام في المدرسة ومنع التسرب" بقوة نسبية ٨٨,٢٥%، واخيراً حصلت العبارة " إتاحة فرص متساوية للتلاميذ لإبداء الرأي فيما يخصهم داخل المدرسة" على الترتيب العاشر بقوة نسبية ٨٧,٣٠%.

وكل ما سبق يعنى أن هناك حاجة لتحقيق العدالة التوزيعية بالتعليم الأساسي، كما يدل على أهمية العدالة الاجتماعية في التعليم من منظور العدالة التوزيعية والتي تتحقق من خلال التوزيع العادل للموارد والخدمات.

جدول (٥) متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية فى التعليم الأساسي من وجهة نظر

ن = ١٠٥

الأخصائيين الاجتماعيين

م	العبارة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
١	الإعلان عن الإجراءات واللوائح المنظمة للعمل بالمدرسة للجميع وبشكل واضح ومحدد	٩٧	٨	٣٠٧	٩٧,٤٦%	٢
٢	أن تطبق المدرسة اجراءات الحصول على الخدمات التعليمية بشكل عادل بين جميع التلاميذ دون تمييز	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٣	أن تطبق المدرسة اجراءات الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٤	أن يكون هناك حزم فى توقيع الجزاءات على من يبحاز للطلاب الذين لهم وساطة أو معارف	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٥	أن تيسر اللوائح عملية توزيع الخدمات التعليمية بالتساوي على جميع التلاميذ	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٦	أن يكون هناك شروط واضحة ومحددة للاستفادة من التسهيلات المادية والمنح التشجيعية إن وجدت	٩٤	١١	٢٩٣	٩٣,٠١%	٥
٧	تفعيل اجراءات القبول والالتحاق بالمدرسة لجميع الأفراد بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية	٩٨	٧	٣٠١	٩٥,٥٥%	٤
٨	أن يكون هناك معايير واضحة ومحددة للتقييم الموضوعي والمستمر للتلاميذ	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٩	توفير قاعدة بيانات بالمدرسة للتلاميذ الأولى بالرعاية لتيسير وصول الدعم	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١



م	العبرة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
	اللازم لهم وبما يؤمن استمرارهم في التعليم.					
١٠	أن يكون هناك نظام لتحفيز المعلمين على تحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ	٩٩	-	٣٠٣	٩٦,١٩%	٣
١١	التطبيق العادل لمعايير التقييم الموضوعي للتلاميذ دون تمييز	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
١٢	تفعيل كافة القرارات التي تدعم العدالة الاجتماعية في التعليم	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
١٣	أن تؤكد اللائحة المدرسية على المساواة في المعاملة والاحترام في التعامل مع التلاميذ دون تمييز	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
المؤشر ككل						
	مجموع التكرار المرجح	المتوسط الحسابي المرجح	القوة النسبية (%)			
	٤٠٣٩	٣١٠,٦٩	٩٨,٦٣			

- وفقاً لبيانات الجدول السابق والذي يوضح متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية في التعليم الأساسي من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين ، فقد جاءت استجابات عينة الدراسة المبوح مرتبة وفق القوة النسبية على النحو التالي:
- في الترتيب الأول جاءت العبارات التالية بقوة نسبية بلغت ١٠٠%
- أن تطبق المدرسة إجراءات الحصول على الخدمات التعليمية بشكل عادل بين جميع التلاميذ دون تمييز.
  - أن تطبق المدرسة إجراءات الثواب والعقاب على الجميع دون تمييز.
  - أن يكون هناك حزم في توقيع الجزاءات على من ينحاز للطلاب الذين لهم وساطة أو معارف.
  - أن تيسر اللوائح عملية توزيع الخدمات بالتساوي على جميع التلاميذ.
  - أن يكون هناك معايير واضحة ومحددة للتقييم الموضوعي والمستمر للتلاميذ.
  - توفير قاعدة بيانات بالمدرسة للتلاميذ الأولى بالرعاية لتيسير وصول الدعم اللازم لهم وبما يؤمن استمرارهم في التعليم.
  - التطبيق العادل لمعايير التقييم الموضوعي للتلاميذ دون تمييز.
  - تفعيل كافة القرارات التي تدعم العدالة الاجتماعية في التعليم.
  - أن تؤكد اللائحة المدرسية على المساواة في المعاملة والاحترام في التعامل مع التلاميذ دون تمييز.

في الترتيب الثاني جاءت العبارة " الإعلان عن الإجراءات واللوائح المنظمة للعمل بالمدرسة للجميع وبشكل واضح ومحدد" بقوة نسبية ٩٧،٤٦% . وفي الترتيب الثالث جاءت العبارة " أن يكون هناك نظام لتحفيز المعلمين على تحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ بقوة نسبية ٩٦،١٩% . ثم في الترتيب الرابع جاءت عبارة " تفعيل إجراءات القبول والالتحاق بالمدرسة لجميع الأفراد بغض النظر عن الفروق الاقتصادية والاجتماعية بقوة نسبية ٩٥،٥٥% . وفي الترتيب الخامس والأخير جاءت عبارة " أن يكون هناك شروط واضحة ومحددة للاستفادة من التسهيلات المادية والمنح التشجيعية إن وجدت" بقوة نسبية ٩٣،٠١% .

يتضح من هذه الاستجابات وكما هو موضح بالجدول أنها تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة لها والذي بلغ (٣١٠،٦٩) ، وقوة نسبية بلغت (٩٨،٦٣%) وهي نسبة قوية في توزيع المتوسط الحسابي للمقياس الثلاثي وتدل على أن المتطلبات المذكورة تمت الموافقة عليها بنسبة كبيرة.

**جدول (٦) الجهود التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم**

ن = ١٠٥ الأساسي

م	العبارة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
١	اتواصل مع أسر التلاميذ لمعرفة احتياجاتهم الملحة والعمل على تدبيرها لمنع التلاميذ من التسرب	٣٥	٢٠	٥٠	٦١،٩٠%	٩
٢	أحرص على كتابة تقرير دوري عن المشكلات والاحتياجات المتجددة للتلاميذ	٢٧	٣٨	٤٠	٦٢،٥٣%	٨
٣	قمت بعمل برامج لتوعية الأسر خاصة الفقيرة بأهمية انتظام الأبناء في المدارس	٤٥	-	٦٠	٦١،٩٠%	٩م
٤	أحرص على التواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة لدعم العملية التعليمية بالمدرسة	٣٢	١٢	٦١	٥٧،٤٦%	١٠
٥	أطالب بعمل برامج تعليمية علاجية للتلاميذ ضعاف التحصيل	٨٥	٢٠	-	٩٣،٦٥%	٣
٦	أطالب بتفعيل مجانية التعليم خاصة للأسر الفقيرة وذوى الاحتياجات الخاصة	٧٨	١٥	١٢	٨٧،٦١%	٥
٧	قمت بإعداد قاعدة بيانات للتلاميذ الأولى بالرعاية واحتياجاتهم	٦٨	-	٣٧	٧٦،٥٠%	٧
٨	اتابع تطبيق المدرسة لأساليب الثواب والعقاب على التلاميذ دون تمييز	٨٨	١١	٦	٩٢،٦٩%	٤

م	العبارة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
٩	أحرص على التواصل المستمر مع المدرسين لحثهم على التعامل بعدالة وإنسانية مع جميع التلاميذ دون تمييز	٩١	٥	٩	٩٢,٦٩%	٤م
١٠	أحرص على الاختيار الدقيق للتلاميذ المستحقين لبرامج الدعم	١٠٥	-	-	١٠٠%	١
١١	أقوم بإشراك جميع التلاميذ كل حسب ميوله وقدراته	١٠٥	-	-	١٠٠%	١م
١٢	أهتم بتوعية الكوادر البشرية بالمدرسة بأهمية الأخذ بمعايير العدالة والحق عند التعامل مع التلاميذ	٨٣	١٣	٩	٨٦,٦٦%	٦
١٣	أسعى دائماً لتفعيل اللوائح التي تحقق العدالة الاجتماعية في التعليم	٩٣	١٢	-	٩٦,١٩%	٢
المؤشر ككل						
	مجموع التكرارات المرجحة	٣٣٧٠		مجموع التكرارات الحسابي المتوسط	٢٥٩,٢٣	القوة النسبية (%)
					٨٢,٢٩	

وفقاً لبيانات الجدول السابق الذي يوضح الجهود التي يبذلها الأخصائي الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي نجد أن استجابات المبحوثين جاءت مرتبة تنازلياً حسب قوتها النسبية على النحو التالي:

في الترتيب الأول جاءت العبارتان " أحرص على الاختيار الدقيق للتلاميذ المستحقين للدعم " و " أقوم بإشراك جميع التلاميذ في الأنشطة كل حسب ميوله وقدراته " بقوة نسبية ١٠٠% . وفي الترتيب الثاني جاءت العبارة " أسعى دائماً لتفعيل اللوائح التي تحقق العدالة الاجتماعية في التعليم " بقوة نسبية ٩٦,١٩% ، تلاها في الترتيب الثالث عبارة " أطالب بعمل برامج تعليمية علاجية للتلاميذ ضعاف التحصيل " بقوة نسبية ٩٣,٦٥% ثم عبارة " أتابع تطبيق المدرسة لأساليب الثواب والعقاب دون تمييز " وعبارة " أحرص على التواصل المستمر مع المدرسين لحثهم على التعامل بعدالة وإنسانية مع جميع التلاميذ دون تمييز " في الترتيب الرابع وبقوة نسبية ٩٢,٦٩% . وفي الترتيب الخامس جاءت عبارة " أطالب بتفعيل مجانية التعليم خاصة للأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة " بقوة نسبية ٨٧,٦١% ، ثم جاءت عبارة " أهتم بتوعية الكوادر البشرية بالمدرسة من إداريين وعمال " بأهمية الأخذ بمعايير العدالة والحق عند التعامل مع التلاميذ بالترتيب السادس وبقوة نسبية ٨٦,٦٦% . وفي الترتيب السابع والثامن جاءت العبارتان " قمت بإعداد قاعدة بيانات للتلاميذ الأولى بالرعاية " و " أحرص على كتابة تقرير دوري عن المشكلات والاحتياجات المتجددة للتلاميذ بقوة نسبية ٧٦,٥٠% و ٦٢,٥٣% على التوالي.

وفي ترتيب متأخر جاءت العبارتان " أتواصل مع أسر التلاميذ لمعرفة احتياجاتهم الملحة والعمل على تدبيرها لمنع التلاميذ من التسرب و " قمت بعمل برامج لتوعية الأسر خاصة الفقيرة بأهمية انتظام الأبناء في المدرسة " بالترتيب التاسع بقوة نسبية ٦١,٩٠% والعبارة " أحرص على التواصل مع مؤسسات المجتمع المختلفة لدعم العملية التعليمية بالمدرسة بالترتيب العاشر " بقوة نسبية ٥٧,٤٦% .

ويتضح من الاستجابات السابقة وكما هو موضح بالجدول أنها جاءت وفق مجموع تكرارات مرجحة بلغ (٣٧,٧٠) ، ومتوسط حسابي مرجح بلغ (٢٥٩,٢٣) وقوة نسبية بلغت (٨٢,٢٩%) وهي نسبة قوية في توزيع المتوسط الحسابي للمقياس وتدل على أن العبارات المذكورة تمت الموافقة عليها بنسبة كبيرة.

إلا أنه يلاحظ مما سبق أن الأدوار والمهام التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين في المدرسة تركز على أداء وظيفة المؤسسة أكثر من التركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية كقيمة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة المدارس الحكومية والتي يلتزم الأخصائي الاجتماعي فيها بتطبيق أهدافها وسياساتها وفق الإمكانيات المتاحة من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك أدوار قد تستدعي بعض الصراع أو الضغط على إدارة المدرسة وهو ما لا يستطيع الأخصائي الاجتماعي بالمدرسة إذ أنه ينتمي إليها ويتقاضى أجره منها.

#### جدول (٦) المعوقات التي تواجه الأخصائيين الاجتماعيين عند تحقيق العدالة الاجتماعية

في التعليم الأساسي ن = ١٠٥

م	العبارة	نعم ك	لا ك	التكرار المرجح	القوة النسبية (%)	الترتيب
٢	ضعف تمثيل الأخصائيين الاجتماعيين في اتخاذ القرارات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٣	ضعف المام الأخصائيين الاجتماعيين بطرق تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم	٨٣	١٥	٢٨٦	٩٠,٧٩%	٣
٤	ضعف التمويل المخصص للتعليم الأساسي	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٥	جمود اللوائح والقوانين بالتعليم الأساسي	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
٦	ضعف قدرة الإدارة المدرسية نفسها على تحقيق العدالة الاجتماعية	١٠٥	-	٣١٥	١٠٠%	١
المؤشر ككل						
				مجموع التكرارات المرجحة	المتوسط الحسابي المرجح	القوة النسبية (%)
				١٨٥٣	٣٠٨,٨٣	٩٨,٠٤%

باستقراء بيانات الجدول السابق والذي يوضح المعوقات التي تقف حائلاً أمام الأخصائيين الاجتماعيين عند تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي، يتضح أن استجابات العينة المبحوث تتوزع توزيعاً إحصائياً وفق مجموع التكرارات المرجحة (١٨٥٣) ومتوسط حسابي مرجح بلغ (٣٠٨،٨٣) وقوة نسبية بلغت (٩٨،٠٤%) وهي نسبة قوية في توزيع المتوسط الحسابي للمقياس الثلاثي ، وتدل على أن المعوقات المذكورة تمت الموافقة عليها بصورة كبيرة ، وجاء في مقدمة هذه المعوقات ضعف التمويل المخصص للتعليم الأساسي ، وجمود اللوائح والقوانين ، وضعف قدرة الإدارة المدرسية نفسها على تحقيق العدالة الاجتماعية وضعف تمثيل الأخصائيين الاجتماعيين في اتخاذ القرارات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي. ثم قلة عدد الأخصائيين الاجتماعيين بمدارس التعليم الأساسي وضعف إلمام بعض الأخصائيين الاجتماعيين بطرق تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم.

#### النتائج العامة للدراسة:

هدفت الدراسة إلى تحديد متطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية بالتعليم الأساسي. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- أظهرت الدراسة متطلبات تحقيق العدالة التوزيعية بمدارس التعليم الأساسي وفي مقدمتها دعم الأسر الفقيرة فيما يتعلق بنفقات التعليم مقابل انتظام أبناءهم في التعليم وزيادة المخصصات المالية لمدارس التعليم الأساسي لمواجهة الاحتياجات التعليمية المختلفة ولتمكين التلاميذ من حقهم في التعليم وبناء مناخ للتعليم الأساسي تهدف إلى تأهيل التلاميذ ثقافياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً.

٢- كشفت الدراسة عن متطلبات تحقيق العدالة الإجرائية بالتعليم الأساسي وفي مقدمتها أن تطبيق المدرسة إجراءات الحصول على الخدمات التعليمية بشكل عادل بين جميع التلاميذ دون تمييز ، وأن يكون هناك حزم في توقيع الجزاءات على من ينحاز للطلاب الذين لهم وساطة أو معارف ، وأن يكون هناك قاعدة بيانات بالمدرسة للتلاميذ الأولى بالرعاية لتيسير وصول الدعم اللازم لهم بالشكل الذي يؤمن استمرارهم في التعليم.

٣- توصلت الدراسة إلى الجهود الفعلية التي يقوم بها الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي وجاءت في مقدمتها الاختيار الدقيق للتلاميذ المستحقين لبرامج الدعم، وإشراك جميع التلاميذ في الأنشطة كل حسب ميوله وقدراته والسعي الدائم لتفعيل اللوائح التي تحقق العدالة الاجتماعية.

٤ - كشفت الدراسة عن المعوقات التي تحول دون قيام الأخصائي الاجتماعي بأدواره على أتم وجه لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي أهمها ضعف التمويل المخصص للتعليم الأساسي ، وجمود اللوائح والقوانين بالتعليم الأساسي وضعف تمثيل الأخصائيين الاجتماعيين في اتخاذ القرارات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي.

وانطلاقاً من أن تحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم يُعد من الأهداف الرئيسية للخدمة الاجتماعية، وتأسيساً على نتائج الدراسة يُقترح ما يلي لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم الأساسي:

١ - تفعيل المجانية الحقيقية وليس الشكلية للتعليم الحكومي الأساسي ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

- دعم الأسر وخاصة الفقيرة فيما يتعلق بنفقات التعليم المباشرة وغير المباشرة.
- منح رواتب شهرية لأسر التلاميذ الفقراء في مقابل انتظام أبناءهم في الدراسة.
- توفير وسائل انتقال مجانية وأمنة للذين يسكنون بعيداً عن المدارس لضمان انتظامهم في الدراسة ومنع التسرب من التعليم إذا كان بُعد المسافة عائقاً أمام التلميذ.
- توفير الزي المدرسي للتلاميذ، والمستلزمات المدرسية مجاناً في المدارس الابتدائية والإعدادية الحكومية خاصة للتلاميذ ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض.

٢ - وضع استراتيجية للرعاية الاجتماعية للتلاميذ بمدارس التعليم الأساسي ويمكن أن يتحقق ذلك الآليات التالية:

- إعداد قواعد بيانات بالمدارس للتلاميذ الأولى بالرعاية لتيسير وصول الدعم اللازم لهم.
- عمل بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي وشراكات مع مختلف منظمات المجتمع المدني للمساهمة في توفير ودعم الخدمات التعليمية سواء كان دعماً مادياً أو معنوياً أو أدبياً بما يحقق العدالة الاجتماعية في التعليم.
- توفير الرعاية الصحية والتغذية المدرسية للتلاميذ بصورة دائمة بالمدارس الحكومية بالشكل الذي يساعد التلاميذ على التعلم والانتظام في الدراسة وبذلك تصبح المدرسة جزء من نظام تحقيق الحماية الاجتماعية.
- عمل برامج تعليمية تعويضية للتلاميذ ضعاف التحصيل حتى تتحقق تكافؤ النتائج.

٣- تحسين جودة الخدمات التعليمية ويمكن تحقيق ذلك من خلال الآليات التالية:

- تحسين البنية التحتية المدرسية.
  - تصميم مناهج دراسية تتفق مع ثقافة المجتمع وتهدف إلى الحفاظ على قيم ومبادئ المجتمع.
  - توفير بيئة تعلم استيعابية وجاذبة و لا يسوده التمييز وتتسم بتكافؤ الفرص وذلك من خلال التوزيع العادل للمعرفة المقدمة للتلاميذ والاهتمام والرعاية والاحترام.
  - تطوير الأنشطة الطلابية وتنويعها وذلك لمرعاة الفروق الفردية بين الطلاب وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في ممارسة الأنشطة.
  - عمل برامج لتوعية الأسر وخاصة الفقيرة بأهمية انتظام أبناءهم في التعليم وإقناعهم بأن الاستثمار في التعليم يعطي في النهاية عائد أكثر مما أنفق عليه.
  - الاهتمام بالتنمية المهنية للأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين والمدراء والمعلمين وتأهيلهم أكاديمياً وثقافياً وتربوياً ونفسياً وأخلاقياً وسلوكياً والاهتمام بهم مادياً وأدبياً بالشكل الذي يحقق لهم مكانة اجتماعية مناسبة وبما يمكنهم من أداء مهنتهم على أكمل وجه.
- وأخيراً توصي الدراسة بضرورة أن تعمل السياسات التعليمية للدولة على تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص لجميع أبنائها دون تمييز وأن تلتزم الدولة بالإشراف والإنفاق على نظامها التعليمي والمؤسسات التعليمية لتضمن توفير حق التعليم للجميع.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية

- الأمم المتحدة (٢٠٠٣). حقوق الإنسان، التنقيف في مجال حقوق الإنسان، جنيف.
- الأمم المتحدة (٢٠١٦). التقرير العالمي لرصد التعليم، التعليم من أجل الناس والكوكب بناء مستقبل مستدام للجميع.
- الأمم المتحدة (٢٠٠٠). الحق في التعليم، توافر التعليم والانتفاع به والتمكين من خلال التعليم، تقرير الألفية . الخلف، غسان (٢٠٠٥). السياسة التعليمية في مصر منذ السبعينيات دراسة تحليلية في ضوء مفهوم العدالة الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة .
- الدستور المصري (٢٠١٤). مادة ١٩ .
- السكري، أحمد شفيق (٢٠٠٠). قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .
- المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية وآخرون (٢٠١٦). التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل، اليونسكو، باريس .
- المالكي، حنان (٢٠١٨). اشكالية اللامساواة في الحظوظ والفرص التعليمية في المدرسة، المجلة العربية للاداب والدراسات الانسانية، ٢٤، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والاداب، ص ص ١١١-١٣١ .
- المعجم الوسيط (٢٠٠٠). مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، القاهرة .
- توفيق عوض (١٩٩٢). علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولى في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ، دراسة تاريخية من ١٩٢٣-١٩٨١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس .
- اليونسكو (٢٠١٤): التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، التعليم والتعلم وتحقيق الجودة للجميع بدران، شبل (١٩٩١). ديمقراطية التعليم والثقافة المجانية وتكافؤ الفرص أهم معالم ديمقراطية التعليم والثقافة، التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، ص ٨، ١٩٤، ص ص ٢٣-٣١ .
- بدران، شبل (١٩٩٨). ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية، التربية المعاصرة، رابطة التربية الحديثة، ص ١٥، ٥٠٤، ص ص ٦٩-١٢٤ .
- تهامي، جمعة سيد (٢٠٠٨). دراسة تقييمية لمدي تحقق العدالة الاجتماعية في منظومة التعليم الأساسي في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بني سويف .
- حلاق، جاك (٢٠٠٠). السياسات التعليمية ومحتواها في الدول النامية، تقديم مجدي مهدي، مجلة مستقبلات التي تصدر عن مركز مطبوعات اليونسكو، العدد ١١٥، القاهرة .
- خضر، محسن (٢٠٠٦). تكافؤ الفرص في التعليم قبل الجامعي - من فجوات العدالة في التعليم، آفاق تربوية متجددة. الدار المصرية اللبنانية، ط ٢، القاهرة .
- رمزي، ناهد (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعي، دور التعليم ما قبل الجامعي في تنمية بعض قدرات الطالب العلمية، المشروع الدائم للتعليم والتنمية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة .
- عبد الفتاح، وفاء (٢٠١٧). مداخل التخطيط التربوي-رؤية مستقبلية، سلسلة التربية والمستقبل العربي، مكتبة الأنجلو، القاهرة .
- عبد القادر، أسماء أبو بكر (٢٠٠٥). المناخ المدرسي وتحقيق العدالة الاجتماعية بمدارس التعليم قبل الجامعي، المؤتمر العلمي الثامن عشر، الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الثالث، القاهرة .
- عبدالعال، سوهير (٢٠١٧). واقع التعلم المصري ومشكلاته ومدى توفر العدالة الاجتماعية دراسة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، ع ٤٣، ج ١، ص ص ١٦٧ - ٢١٦
- عدوي، محمد (١٩٩٦). التفاوتات الطبقة في فرص التعليم - التشخيص والعلاج من وجهة نظر مخطط التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٢٧ ص ص ٢٦٥ - ٣٠٧ .
- عمر، أحمد مختار (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصرة، لمجلد الثاني، عالم الكتب، القاهرة .
- عمر، فيروز (٢٠١٤). اختلال ميزان العدالة في التعليم، مجلة العربي الجديد الالكترونية، الدوحة. متاح على <http://www.alaraby.co.uk>
- وزارة التربية والتعليم (٢٠١٩). الإدارة العامة للمعلومات والحاسب الآلي .
- هاشم، أحمد مرعي (٢٠١٤). العدالة التنظيمية وعلاقتها بفاعلية أجهزة تنظيم المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.



وزارة التربية والتعليم (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي , ٢٠١٤-٢٠٢٠ التعليم المشروع القومي لمصر , القاهرة .

### ثانياً: المراجع الأجنبية

- Ahrens, Niki , (2014) . Parallels Between Social Justice Education And Nature Preschool, A qualitive Case Study, University Of Washington , A Master Of Education These Is, P.P(3-96).
- Alston ,Philip & Quinn, Gerard (1987). The Nature And Scope Of State Parties Obligation Under The International Covenant On Economic , Social And Culture Rights " Human Rights Quarterly , Vol 9 , No2 P.P156.
- Bryan, B, & Mckinlery, J.(2007). Equality and justice for all? Examining race in education scholarship, Journal Articles, Reports – Descriptive, v. 31, N.
- Eric, Mofortiah (2012) .The State School Mapping Policy And The Reinforcement Of Social Inequality An Analysis Of The Provision Of Basic Education In Cameron , Master Of Philosophy In Comparative And International Education , Institute Of Education Research ,Faculty Of Education, University Of Oslo , Norway.
- Global Monitoring Report (2005) .The Impact of Education Quality on Development Goals, EFA, Chapter Retrieved From <http://www.en.unesco.org/gem-report>.
- Johanningmeier, EV,(2008). Equality of Education opportunity, its relation to Human Capital, and its Measures, Journal Articles Reports – Descriptive, V35, N, 2.
- Jon P.Fiynn (1995). Social Justice In Social Agencies , In: Encyclopedia Of Social Work , Washington , N.M.S.W, 19th Edition , Vol3.
- Resh,N,Sabbagh ,(2016). Justice And Education , In Hand Book Of Social Justice Theory And Research Springer , New Yourk , N.Y
- ToMasevski , Ratarina (2006) The State Of The Right To Education Free Or Fee, Global Repot, Copen Hagen .
- Wendy Cumming – Potvin (2009). Social Justice , Pedagogy And Multiliteracies ,Developing Communities Of Practice For Teacher Education , Australian Journal , Murdach University , Vol34.

